الأمم المتحدة

A/ES-10/762–S/2017/855

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
13 October 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة الثانية والسبعون

رسائل متطابقة مؤرخة ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

ما فتئت إسرائيل توالي إعلاناتها الاستفزازية المستمرة وتقديم الخطط المتعلقة بتشييد وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية في جميع أنحاء دولة فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، بما يشكل إخلالا مباشرا وخطيرا للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وتواصل، في تحد سافر للمجتمع الدولي، تصعيد التوترات وتقويض أي جهود لإنقاذ الحل القائم على أساس وجود دولتين على أساس خطوط عام ١٩٦٧ وتسد الطريق أمام آفاق السلام.

وفي هذا الصدد، فإن مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي أصدر في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ بيانا صحفيا أعلن فيه عن خطط لبناء ٣ ٧٣٦ وحدة استيطانية جديدة في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ووفقا لما ذكرته المنظمة الإسرائيلية لحقوق الإنسان، السلام الآن، فإن الخطط الاسرائيلية الأخيرة تتضمن بناء ما لا يقل عن ٢ ٤١٣ وحدة استيطانية على مراحل مختلفة، بما في ذلك في قلب مدينة الخليل وفي مستوطنة ”بيت إيل“، قرب رام الله. وعلاوة على ذلك، فقد أفادت حركة إسرائيل الآن بأن إسرائيل أعلنت أخيرا عن موافقتها على بناء مستوطنتي ”عميحاي“ و ”ميغرون“، علاوة على موقع جديد يضم ما يطلق عليه اسم ”هياكل مؤقتة“ على أراضي قرية الخضر الفلسطينية باعتبارها مستوطنة جديدة للمستوطنين الإسرائيليين في مستوطنة ”نتيف هاعفوت“.

ومن الواضح أنه مع كل إعلان عن بناء مستوطنة إسرائيلية أخرى، فإن الحكومة الإسرائيلية تكشف عن نواياها الحقيقية وغير المشروعة التي تتمثل في ضم واستعمار المزيد من الأراضي الفلسطينية والاستمرار في احتلالها الأجنبي الذي دام أكثر من نصف قرن. وما زال توافق الآراء العالمي يقف وراء دعم الحل القائم على وجود دولتين استنادا إلى خطوط عام ١٩٦٧ لإقامة السلام العادل والشامل. ومع ذلك، وكما يعلم الجميع، فمن الواضح أن هذا يتوقف على الوقف الكامل والفوري وعكس مسار جميع

191017 171017 17-18178 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

هذه الأنشطة الاستيطانية غير القانونية. إن ما يصدر عن اسرائيل من تصريحات وقرارات وإجراءات استفزازية وتحريضية إنما يتعارض كليا مع هذا التوافق العالمي في الآراء، ويشكل خرقا خطيرا للقانون الدولي وانتهاكا صارخا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة واستهانة فاضحة بالمجتمع الدولي.

وفي مواجهة هذا الواقع، لابد من إدانة هذه الأفعال والاستفزازات وأعمال التحريض الإسرائيلية غير القانونية إدانة قوية والتأكيد الوضح على المطالبة بالوقف الكامل والفوري للأنشطة الاستيطانية وجميع الانتهاكات الأخرى في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

ويجب على المجتمع الدولي أن يطالب على وجه الاستعجال بامتثال إسرائيل للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، ولجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وأن يكون مستعدا للعمل على محاسبتها في حال استمرار عدم الامتثال. ونشير إلى الالتزامات المنصوص عليها في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، سواء من حيث التزامات السلطة القائمة بالاحتلال والتزامات الدول والمجتمع الدولي ككل، لإنهاء هذا الوضع غير القانوني، وعكس الاتجاهات السلبية في الميدان التي تقوض الحل القائم على وجود دولتين، وتحقيق السلام العادل والشامل والدائم. ولقد آن الأوان لوقف التعامل مع اسرائيل باعتبارها دولة فوق القانون. فليس هناك بلد فوق القانون، بما في ذلك إسرائيل.

وتأتي هذه الرسالة عطفا على الرسائل السابقة البالغ عددها ٦١٩ رسالة، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكل هذه الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ (A/ES-10/761-S/2017/807)، سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب أن تحمَّل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، المسؤولية عن جميع جرائم الحرب وأعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب ضد الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم مرتكبيها إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) رياض **منصور**
السفير، المراقب الدائم
لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة